

تاريخ الاستلام: 2016/12/07 - تاريخ التحكيم: 2017/03/15 - تاريخ النشر: 2017/06/02

حركة احتجاج النقيب الزبير ديسمبر 1959 - فيفري 1960 بالحدود الجزائرية المغربية خلال الثورة الجزائرية من خلال وثائق أرشيفية

د. احمد مسعود سيد علي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - (الجزائر)

Summary:

By the year 1959, the Algerian revolution saw the protest movements affected Jbhattha combat the eastern and western borders of Algeria, was almost rocking the march of the struggle for liberation of the case of the Algerian whole, the movements were produced by a number of factors and conditions combined honed plight of the liberation war and the policy of colonial oppression, In addition, the social heritage of the field commanders units the National Liberation Army, the movements were the main engine issue Supply arms inward, and has been in the forefront of those units that were moving between home and abroad after that transcends death and hell barbed wire lines, but Achtdad border cordon policy pursued by the occupation administration imposed isolation on the inside, which tomorrow , living a war of attrition, and the situation these circumstances were stationed units inside reeling under the blows of the enemy believes in the leadership of the revolution abroad live in bliss in this context came the protest Captain Zubair western border traffic in December 1959

Key words: Rebellion / Moroccan-Algerian border / authorities Sharifianism / Crown / Interim Government / General Staff

. ملخص:

بحلول سنة 1959، شهدت الثورة الجزائرية حركات احتجاجية طالت جبهاتها القتالية بالحدود الشرقية والغربية للجزائر، كادت ان تعصف بمسيرة النضال التحرري للقضية الجزائرية برمتها، حركات افزتها جملة من العوامل والظروف مجتمعة صقلت محنة حرب التحرير وسياسة القمع الاستعماري، يضاف الى ذلك الموروث الاجتماعي للقادة الميدانيين لوحدات جيش التحرير الوطني، حركات كان محركها الرئيسي قضية التموين بالسلاح نحو الداخل، وكانت في طليعتها تلك الوحدات التي كانت تنتقل بين الداخل والخارج بعد ان تتخطى خطوط الموت وجحيم الأسلاك الشائكة، لكن اشتداد سياسة التطويق الحدودي التي انتهجتها إدارة الاحتلال فرضت عزلة على الداخل الذي غدا يعيش حرب استنزاف، والحالة هاته كانت الوحدات المتواجدة بالداخل تن تحت ضربات العدو ترى في قيادة الثورة بالخارج تعيش في نعيم، في هذا الإطار جاءت حركة احتجاج النقيب الزبير بالحدود الغربية في ديسمبر 1959. كلمات مفتاحية: تمرد، الحدود الجزائرية المغربية، السلطات الشريفية، ولي العهد، الحكومة المؤقتة، هيئة الأركان العامة.

مقدمة:

شكلت الحدود الغربية للجزائر حركة جذب وانصهار بين سكان المناطق الحدودية لكلا الجارين سواء المغرب أو الجزائر بما كانت تشكله المنطقة من مصالح مشتركة ومحن واحدة عاشها سكان المنطقتين، فلقد ظلت هذه المنطقة ملاذ للمقاومين للاستعمار منذ بدايتها الأولى وصورة حقيقية للبعد الحدودي الذي كان منغرس في وعي هؤلاء، وحدوي دون الجزم أنه كان قومي لكن يبدو حينذاك أن هذا البعد كان يخضع للانتماء الديني على اعتبار سكان المغرب الإسلامي الكبير كانوا أحفاد للموحدين والمرابطين.

إن هذه الشروط الموضوعية هي التي صقلت المقاومات التي ظهرت في تلك المنطقة ووجدتها لمواجهة الاستعمار الحديث، كما أنها بعثت من جديد روح الولاء الديني للقائد المقاوم أي كان موطنه الأصلي، إذ لم يكن سكان المناطق الحدودية يأبسون أو يعيرون اهتمام للانتماء

الجهوي لقائد المقاومة بقدر ما كان ينظر لتفانيه في المقاومة وإخلاصه في مسيرة الكفاح لأجل تحرير المنطقة برمتها، والنقيب الزبير في الجبهة الغربية للكفاح المسلح الذي خاضته الثورة الجزائرية يبدو لنا مثال عن ذلك، لكن هناك ظروف اجتمعت ألفت بالكثير من العتمة على محطات من نضاله خاصة في فترة (ديسمبر 1959/ فيفري 1960) تمرده على قيادة جبهة التحرير بالمغرب الأقصى ممثلة في الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هوارى بومدين، ظروف ساهمت فيها الحكومة المؤقتة والسلطة الشريفة ضد توجهات النقيب الزبير وذلك بتحالف ولي العهد حينها الأمير الحسن الثاني مع الحكومة المؤقتة لوضع حد لتمرد الزبير الذي طال الجبهة الشرقية للأراضي المغربية.

وهنا تكمن المفارقة ففي الوقت الذي كانت قضايا الحدود بين الثورة الجزائرية وتونس و المغرب على حد سواء تطرح بقوة، مفرزة خلافات روج لها كثيرا الجنرال ديغول حينها لأجل تسميم العلاقات المغاربية التي ظهرت في شكل جبهة بعد مؤتمر طنجة أبريل 1958، هذه الأوضاع مجتمعة كادت أن تسم العلاقات بين الثورة الجزائرية و تونس المغرب اللتان تبادتا في المطالبة بمسائل تعديل الحدود فضلا عن المشاكل كانت تواجهها بفعل تواجد قوات جيش الحدود على أراضيها، بما كان يشكله من تهديد على نظامها، فكيف نعلل استجابة السلطات الشريفة في فيفري 1960 للتدخل بسبعة كتائب من الجيش المغربي لمحاصرة وحدات النقيب الزبير المنتفضة، والضغط عليها لقبول لقاء وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة السيد لخضر بن طوبال، ثم إقدام النقيب الزبير على حل كتائبه وتسليم نفسه للحكومة المؤقتة؟ لماذا لم تستغل السلطات الشريفة أو بالأحرى الأمير الحسن الثاني انتفاضة النقيب الزبير لكي يضغط على الحكومة المؤقتة لتسوية القضايا الحدودية مع الحكومة المؤقتة؟ أم هل الأمر كان متعلق فقط باحترام الأمير لالتزامات الملك الأب محمد الخامس، التي لا تخضع للمنطق البراغماتي؟ أم أن النقيب الزبير كان يشكل خطر فعلي حتى على السلطات الشريفة؟

لكن قبل الغوص في المحاولة للإجابة على هذه الإشكاليات، وقبل التعرض الى دواعي وخلفيات هذا التمرد، ثم تداعياته وموقف السلطات الشريفة منه على اعتبار ان التمرد قام بأراضيها ثم كيفية تعاطي قيادة الثورة مع هذه الأزمة ممثلة في الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة قبل التعرض الى ذلك كله، يبدو لنا من الضروري التعرض إلى الوضع العسكري تنظيميا الذي آلت إليه أوضاع الثورة بالجبهة الغربية قبل إعلان التمرد في ديسمبر 1959.

1- أداء تنظيم قيادة الأركان بالجبهة الغربية افريل 1958- ديسمبر 1959:

لعبت لجنة العمليات العسكرية بالجبهة الغربية منذ تأسيسها في أفريل 1958، دور بارزا في ميدان إعادة تنظيم وحدات جيش التحرير التي كانت رابضة على الحدود الغربية حيث قامت بتقسيم تواجدها بالأراضي المغربية إلى قسمين وكل قسم جزأته إلى ثلاث نواحي و ركزت على توحيد صفوف جنود جيش التحرير الوطني وربط التنسيق مع الولاية الخامسة كما أسست مجموعة من المراكز والمدارس (و.م.ث.ج، 1960/1959، ع.م.رقم 04)، وطورت مصالح الإمداد و الاتصالات التي ورثها بومدين عن سلفه العقيد بوصوف، من جهة أخرى عملت على تعزيز الكفاح المسلح عبر الجبهة الغربية بتأسيس مجموعة من المراكز مستحدثة بذلك هيكلًا جديد لجيش شبه احترافي، ومن بين هذه المراكز: (Guentari ,m , 2000, P ,648)

- مركز العربي بن مهيدي: شكل مقر للمنطقة الشمالية من الجبهة الغربية
- مركز الخميسات تم تأسيسه سنة 1957، ثم شهد تطور مع ميلاد لجنة العمليات العسكرية وهو يقع بين مدينة مكناس والرباط المغربيين، تمكن من تكوين 400 جندي في مختلف الأسلحة، تحول بعد ذلك إلى مركز لإيواء أبناء الشهداء.
- مركز بركان: يقع على بعد 15 كلم بين جبال تافوغالت، تم تأسيسه سنة 1959، كون أكثر من 1500 جندي.
- مركز بوعرفة: شكل مقر قيادة المنطقة الجنوبية من الجبهة الغربية

- مركز كبداني: يعتبر من أهم المراكز الذي طورتها لجنة العمليات، يقع قرب مدينة الناظور، خصص لتكوين المحافظين السياسيين، التكوين العسكري، صناعة المتفجرات، استقبال الجنود الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، استطاع تكوين 4000 جندي.

- مركز وجدة: يعتبر من أهم المراكز التي خصصت للتموين حيث كان يضم مصنع لحياطة البزة العسكرية ويحتوي على مستشفى بسعة 100 سرير ومدرسة لتكوين المرضين ومركزا للتموين بالأدوية.

- مركز فتيق: وهو من بين المراكز الرئيسية لتوطين وتخزين الأسلحة ومن ثمة إمداد الداخل بها بالجنوب الغربي للولاية الخامسة، عبر أدرار وتندوف.

وقد ساهمت هذه المراكز في إعادة تنظيم شؤون جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية وأرست قواعد الانضباط في صفوف المجاهدين بحيث صقلوا على الولاء للقائد العسكري وليس للقبيلة أو العشيرة، وغدت تلك الوحدات تشكل أشبه ما يكون جيشا شبه احترافيا (GILBER, M . 2003 : 311).

إن ما يهمنا في موضوع هذه الدراسة هو مساهمتها في إمداد الداخل بالسلاح وتعزيز الكفاح المسلح وهو الهدف الذي لأجله استحدثت هاته اللجنة، غير أن الوثائق الرسمية للثورة في هذا الميدان شحيحة جدا، وعلى الرغم من اطلاعنا على كل الوثائق التي كان يتم عرضها على المجلس الوطني للثورة، وإذا اعتبرنا جدلا أن اجتماع العقدة العشر كان بمثابة اجتماع تمهيدي لدورة طرابلس الأولى للمجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959، وجانفي 1960، فإنه خلال الاجتماع السابق الذكر لم يقدم العقيد هواري بومدين باعتباره قائد لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية معلومات إلا ما تعلق بتنظيم شؤون الوحدات التي كانت رابضة بالجبهة الغربية. (شاوش، ح. 2002: 692، 693)

من جهة أخرى فإن كريم بلقاسم بصفته وزير القوات المسلحة أشار في خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة في 17 ديسمبر 1959، إلى 18/01/1960، أشار إلى بعض النتائج الإيجابية التي حققتها لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية حيث تمكنت من إرسال خمس وحدات نحو الداخل، اثنتان صوب الولاية الخامسة واثنتان أخريان نحو الولاية الرابعة والوحدة الأخيرة اتجهت صوب الولاية السادسة، لكن كريم لم يشر بدقة إلى تاريخ دخول هذه الوحدات ولا عددها وعدتها (و.م.ب. ج، دورة 17/ديسمبر 1959/18 جانفي 1960. ع م رقم: C04).

وورثت لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية الكثير من المراكز والوسائل التي كان قد استحدثتها العقيد بوصوف، ومن بين هذه الوسائل المتعلقة بإمداد الداخل بالسلاح طرق وشبكات تهريب السلاح نحو الداخل بالاستعانة بالجزائريين المترددين على الأراضي المغربية في إطار الحركة التجارية عبر المنافذ الرسمية بواسطة شاحنات نقل البضائع التي عادة ما كانت تموه وتشحن كميات من الأسلحة، وذلك بالاعتماد على الخط الرابط بين وجدة ومغنية، ومنه يوزع السلاح عبر تراب الولاية الخامسة وبقية الولايات وبالرغم من المخاطر التي كانت تحدد بتلك القوافل إلا أن العملية استمرت إلى غاية تفطن إدارة الاحتلال لهذه الشبكات خلال سنة 1960.

كما استغلت أيضا شبكات تهريب الأسلحة التي أخذت تشرف عليها لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية بداية من سنة 1958، استغلت التجار الحرفيين الذين كانوا يصنعون الأواني الفخارية في المغرب ويصدرونها نحو الجزائر حيث كان البعض يقوم بتخزين الأسلحة بداخل هاته الأواني ثم تحمل لتتنقل عبر خط السكك الحديدية الرابط بين وجدة ووهران، ومع اشتداد الرقابة الاستعمارية على الخطوط الرسمية الرابطة بين الجزائر والمغرب اتجهت جهود ذات اللجنة السابقة الذكر إلى الانعطاف نحو أقصى الجنوب الغربي (حفظ الله، ب: 276)

للجزائر عبر بشار كمحطة عبور نحو الولايات السادسة، وشمال الولاية الخامسة مرور بالولاية الرابعة، ثم استغل قادة لجنة تنظيم العمليات العسكرية الحركة التجارية لسكان الجنوب الكبير انطلاقا من أدرار على طول جبهة مالي نيجر، موريتانيا حيث كان يتم تخزين الأسلحة في

خزانات الوقود لشحنات تجار التي كانت تتجه من أدرار صوب رقان، هذه العملية لعبت فيها شخصيات من قبائل التوارق دور الرئيس في مد شبكة تهريب الأسلحة بين مالي ونيجر والجزائر عبر رحلتين من كل شهر (قطاري، م. 1998: 181).

لم تتوقف جهود لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية عند هذا الحد، بل ثمنتها لاحقا هيئة الأركان العامة باستغلال السمعة العالمية التي كان يحضها بها المناضل التحرري فرانز فانون خاصة في القارة السمراء، لأجل ذلك جند لمدى الثورة في إفريقيا الغربية.

(م.و.ث.ج، دورة أوت 27/09/1961، ع، م، رقم: معية المجاهد الرائد فرحات الطيب المدعو زكريا جهود انتهت بمد أوصل الصداقة بين كبار المسئولين في مالي والنيجر وتم التعرف على كبار شيوخ القبائل على طول الحدود الجزائرية المالية والجزائرية النيجرية مكنت من استحداث قواعد خلفية للثورة في منطقة قاو على الحدود الجزائرية النيجرية (senoussi, s. 2002 : 147-157)، ومنه حققت الثورة على طول الحدود الغربية من الشمال إلى منطقة قاو النيجرية حزاما إمداد لدعم الكفاح المسلح بالداخل، بالرغم من أن هذا المسعى الأخير جاء جد متأخر.

ويبدو أن الحركية التي ميزت نشاط لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية ساهمت في إعطاء الكفاح المسلح بالولاية الخامسة على الخصوص فاعلية وديناميكية كانتا كفيلتين بانتعاش الثورة بالداخل، كما ساهمت أيضا في بداية التركيز الفعلي لاهتمام العسكريين الفرنسيين بالولاية الخامسة واعتبارها معقلا خطيرا للثوار في ظل الحركية التي ميزت قوافل الإمداد بالسلاح عبر الحدود الغربية، وهو الأمر الذي يفسر الانتعاش الحقيقي للولاية الخامسة في ميدان العمل المسلح عبر المعارك التي كانت تندلع في مناطقها الثمانية (بودغن، علي: 1959)، كما عززت من تواجد الثورة بأقصى الجنوب الغربي في وقت أخذت إدارة الاحتلال تحضر عمليا لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، وهو ما جعلها تتصدر في تقديرنا قائمة برنامج شال (MAURICE, CH. 1968:119) لتطويق الثورة بداية من فيفري 1959، عبر العمليات العسكرية الكبرى التي شنها بداية من التاريخ السابق الذكر وانطلاقا من أراضي الولاية الخامسة (MOHAMED, T. 1988: 375,378).

2- انتفاضة النقيب الزبير الدواعي والخلفيات:

إن ما ميز الجبهة الغربية للكفاح المسلح خلال ثورة الجزائرية إلى نهاية سنة 1959، هو صمودها في وجه جيش الاحتلال وتجاوزها للأزمات الداخلية التي نخرت الأجهزة التنظيمية للثورة، كذلك التي شهدتها الجبهة الشرقية، ذلك أن تنظيم لجنة العمليات العسكرية (حربي، م. 2001: 16) للجبهة الغربية ظل متماسكا، وبدء تطبيق سياسة التطويق الحدودي واشتداد حدة حصار الولايات عبر مخطط شال، لم تبقى الجبهة الغربية بمنأى عن صراعات العامة التي كان يعاني منها تجاه الخارج، فالأزمات التي شهدتها أجهزة الثورة ما بين كريم بلقاسم و.ح.م.ج.ج، وما بين هاته الأخيرة والولايات - اجتماع عقداً الداخل ديسمبر 1958- وما خلفه من تطورات مشبوهة في مسار علاقة الداخل والخارج، كلها تفاعلت وأثرت سلبا على مسار الولايات.

والظاهر أن الرغبة الجامحة للنخبة الثورية الجديدة من العسكريين-مسؤولي قيادات العمليات العسكرية خاصة بالجبهة الغربية- قصد التشهير بكريم بلقاسم بصفته وزيرا للقوات المسلحة بعد أن سجل إخفاقا في ميدان تنظيم وحدات جيش الحدود وإمداد الداخل بالسلاح جعل من هذه النخبة تضاعف جهودها في هذا الميدان، وفي هذا السياق قرر مسئولو تنظيم لجنة العمليات العسكرية بالجبهة الغربية الرمي بكل ثقلهم على مستوى منطقتهم العملياتية، وذلك بتفعيل حركة الإمداد نحو الداخل بما يعني مواجهة السد المكهرب، لأجل ذلك أخذ

هؤلاء يزجون بالعديد من وحدات جيش التحرير الرابضة بالجبهة الغربية نحو مواجهة هذه السدود، لكن وبرأي مناصري تمرد النقيب سي زبير أنه في أثناء القيام بهذه المهمة كان مسئولو لجنة العمليات بالجبهة الغربية ينتقون ضباط دون غيرهم، في حب أن قرارات اجتماع العقداء 11 أوت/15 ديسمبر 1959، كانت قد أكدت على ضرورة دخول جميع قادة الولايات إلى الداخل للإشراف على العمليات العسكرية عن كتب ومراجعة الواقع الميداني للثورة تجنباً للاختراقات التي طالت بعض أجهزة الثورة وتنسيق العمليات العسكرية بين الولايات (م.و.و. للأرشيف: م.و.و. ث.ج، ذدورة 16/ديسمبر 1959/01/18/1960. ع، م، رقم: C010).

وعلى فرض أن الذرائع التي قدمها حينها مناصري سي زبير كانت واهية برأي الحكومة المؤقتة، فإن ذات الذرائع طرحها قادة الثورة المؤتمرين في الدورة الرابعة التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس خلال فترة 09 إلى 27/أوت 1961، حينما ناقش المؤتمر مسألة استحداث هيئة قيادية للثورة تشكل مكتب سياسي يشكل بدوره أعلى سلطة للثورة ويكون مقره بالداخل، فبرأي الكثير من قادة الولايات ليس على سبيل الحصر-حاج لخضر عبيد، بن عودة عمار- أن مسألة رفض الدخول إلى التراب الوطني كانت تعني حينها سقوط نظام الهالة للمستول الثوري الذي كان من المفترض أن يكون قدوة حسنة وإلا كيف يرفض مسئول سامي الدخول ويأمر الجندي البسيط للدخول باختراق الخطوط المكهربة أي نحو مواجهة الموت الحتمي. (م.و.و. للأرشيف: م.و.و. ث.ج، ذدورة 09/27/أوت 1961. ع، م، رقم: C0021)

إن هذه العوامل حتى وإن لعبت دور في تحريك سي زبير نحو الإعلان عن تمرد، فإنها في النهاية لم تكن العوامل الوحيدة بالنظر إلى التداعيات التي خلفتها حركة التمرد.

جاء إذا تمرد النقيب حمايدية طاهر (HAMOUD, C. 1992 : 271) المدعو سي زبير، ليضع حد للانسجام الوهمي الذي كانت تتسم به لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية للكفاح المسلح الذي ميز الثورة الجزائرية . لقد قاد سي زبير حركة عصيان ضد وحدات جيش التحرير الوطني من مركز قيادته بالمنطقة الأولى -تلمسان، سبدو- الولاية الخامسة، بداية من ديسمبر 1959 إلى 24 فيفري 1960 تمرد سرعان ما انتقل إلى الأراضي المغربية حيث كانت مراكز جيش الحدود بالجبهة الغربية) (GILBER, M. 2003 : 412). وخلال تمرد أكد سي زبير أنه يطالب بتطبيق قرارات اجتماع العقداء أوت 1959، الداعية إلى ضرورة دخول قادة الولايات، بما في ذلك قيادة لجنة العمليات الحربية الغربية، في الوقت الذي رفض فيه الدخول متذرعا بعدم دخول قيادة الثورة .

2-1- خلفيات التمرد :

يعتبر النقيب الزبير مثل الكثير من القادة الميدانيين للثورة بالداخل، فلقد عمل بعد فراره من الجيش الفرنسي والتحاقه بصفوف الثورة سنة 1955، عمل خلال ثلاث سنوات في معازل المنطقة السابعة تيارت حيث مسقط رأسه، واكتسب شعبية هناك في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني ، بعد أن شاركهم محن التطويق ونفاذ السلاح ، خلافا لقادة الولاية الخامسة من أمثال قايد أحمد ابن منطقتهم (أي مدينة تيارت) الذي كان مجال تحركه العسكري بالمنطقة الثامنة من الولاية الخامسة، (أي منطقة تلمسان ومغنية والمرسى شمالا) والتي كانت تشكل بالنسبة لقادة مثل زبير درب من الدروب سرعا نما تنتهي طريقه إلى الأراضي المغربية حيث الأمان، وهو ما قد يفسر لاحقا إصرار قايد أحمد على ضرورة إعدام الزبير، فهو كان يشكل أي النقيب الزبير بالنسبة لقادة الولاية الخامسة العاملين بالأراضي المغربية منافسا عنيدا بما كان يحمل من رصيد في ميدان الكفاح المسلح ثلاث سنوات مقارنة بقايد أحمد الذي لم يملك بالداخل سوى بضعة أشهر (GILBER, M. :413).

إن هذا الرصيد هو الذي جعل منه قائدا ميدانيا فذا يحظى باحترام الكثير من أفراد وحدات جيش التحرير الوطني بالولاية الخامسة وبالأراضي المغربية على حد سواء، كما أن حركته جاءت كتعبير لهاته الوحدات التي كانت ترفض بشكل غير مباشر التصرفات البوليسية التي كانت تمارسها أجهزة بوضوف ومن ورائه العقيد بومدين ضد الكثيرين، كما جاءت حركته كاستجابة أيضا للكثير من الضباط الذين كانوا يرون في قيادتهم العاملة بالأراضي المغربية تخضع نظام الترقيات للمحاباة وهو ما اعترف به الرائد مختار بوعيزم سي ناصر لاحقا (بوعيزم ، م . 2001 :29، شهادة) فضلا عن مطلبها الأساسي وهو الإمداد بالسلاح الذي كان زبير يلح على قادته بالجبهة الغربية بغية تحقيقه لتعزيز الكفاح المسلح بالداخل.

ويمكن رصد تدمير سي الزبير وفق ما ذهب إليه الرائد مختار بوعيزم (عضو مجلس الولاية الخامسة) في ثلاث مستويات بوعيزم ، م . 2001 :29، شهادة):

- مطلبه القاضي بالإمداد بالسلاح نحو الداخل.

- رفضه الدخول شرط دخول كافة الضباط والإطارات بناء على قرارات اجتماع العقداء، وتعليمه الحكومة المؤقتة التي حددت آخر أجل للدخول 31 مارس 1960.

- رفضه للترقيات التي تحصل عليها الرائدان أحمد مستغامي المدعو رشيد، وعبد الغني عقيي المدعو عمار ، ويذكر الرائد مختار بوعيزم أن العقيد لطفي كان يخجل من عبد الغني عقيي بالرغم من أنه كان صهره كان يخجل من أدائه السليبي وعدم انضباطه في القواعد الخلفية للثورة بالأراضي المغربية.

من جهة أخرى فإن مشاعر السخط التي اجتاحت النقيب الزبير تجاه ضباط كان يراهم مدعاة للفشل و-الخيانة- جعلته يقدم على ضرب الرائد أحمد مستغامي بحضور قائد الولاية الخامسة العقيد لطفي ويطلب من هذا الأخير عزله عن مهامه في قيادة الحدود. (GILBER , M :413)

ويبدو من خلال الشواهد المتوفرة أن العوامل السابقة الذكر خصوصا ما تعلق بها بعمليات الإمداد نحو الداخل وانعزال قيادة الولاية الخامسة بمراكزها المتقدمة بالأراضي المغربية، ضاعفت من حالة التذمر التي كان يكنها القادة الميدانيون للثورة بالداخل لقادة ولايتهم ومما زاد في حالة حدة هذا التذمر هو إقدام قادة الولاية الخامسة المتمركزون بالأراضي المغربية إقدامهم على إحداث ترقيات طالت ضباط كانوا في نظر أتباع سي زبير غير أهل لها وبالتالي رأوا في تلك الترقيات بعين ريبة بالنظر إلى أنها كانت تخضع للمحسوبية والعصوية .

إن هذا الامتناع لم يطل فحسب، فالنقيب سي زبير بصفته قائد ميداني حقق شعبية في منطقته الثامنة بالولاية الخامسة قبل انتقاله إلى الأراضي المغربية، بل حتى العناصر القيادية التي كانت تعمل بمقر قيادة الولاية الخامسة في وجدة، ذلك أن هاته الأخيرة بالرغم من مركزها في صفوف القيادة إلا أنها لم تحظى بفرصة الارتقاء في سلم الرتب العسكرية بل ظلت تعاني التهميش والإقصاء كالرائدين فراج ومختار بوعيزم قبل ترقيتهما في مطلع سنة 1960⁽¹⁾ (بوعيزم ، م . 2001 :29، شهادة).

لم ينتظر النقيب زبير أو بالأحرى لم يستسغ سياسة التماطل التي تلقاها من طرف العقيد هواري بومدين قصد إمداد الداخل بالسلاح في خريف 1959، اثر طلباته المتكررة، لأجل ذلك تنقل زبير إلى وجدة حيث التقى بقيادة لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية، ولما استشعر سياسة التسوية من طرف قيادة أركان الجبهة الغربية راح يجرس في وحدات جيش التحرير الوطني الرابضة بالجبهة الغربية ضد قيادة الولاية الخامسة المتعاسة، وجر معه كل الفئات الساحطة سواء تلك التي كانت ترى في قيادتها تنعم بالعيش الترف في الأراضي المغربية بما كانت تملكه من سيارات فاخرة، وفتة المسجونين من ضباط وجنود جيش التحرير الوطني في مراكز العريشات وخميستي، ويذهب المؤرخ الفرنسي جيلبير

ميني إلى أن زبير لما أعلن تمرده رفض أي وساطة إلا وساطة كريم بلقاسم في البداية، رغم رسائل حسن النية التي أرسلها له رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس وبين طوبال و هواري مدين.

وفي 1959/12/26، نظم لقاء بين زبير والرائد عثمان -بوحديو بوحجار-عضو مجلس الولاية الخامسة على اعتبار أنه كان من قدامى الحركة الوطنية في صفوف حزب الشعب وحركة الانتصار، لقاء توج بقاء آخر مع العقيد لطفي المسئول المباشر عن زبير K لكن هذا الأخير أخذ يطالب في هذه المرحلة بمنحه قيادة المديرية المركزية لمصالح الإمداد المتواجدة بالمغرب الأقصى (GILBER, M :413). وهو مكان ليقبل به قائد الجبهة الغربية العقيد هواري بومدين ولا إطرارات مصالح المداد الذين كانوا يدينون بالولاء لبوصوف وبومدين.

2-2- حركة التمرد وموقف السلطات المغربية:

انطلاقاً من مدينة وجدة المغربية قام النقيب الزبير بجر 1200 جندياً من جيش التحرير الوطني المرابط بالحدود في تمرد ضد وحدات أخرى من جيش حدود الجبهة الغربية ويذكر فيلب تريبي ان النقيب زبير حاصر مخيمات جبهة التحرير الوطني (PHILP, T. (431:1972) مدة أسابيع، وهو ما أكده حمود شايد الذي ذكر أن السلطات المغربية تدخلت بثلاثة آلاف جندي مغربي بطلب من الحكومة المؤقتة، بعد أن رفض النقيب سي زبير في البداية لقاء مبعوثيها لخضر بن طوبال ومحمدي سعيد.

وفي أثناء اللقاء الذي جمعه في 1960/02/19، مع العقيد بن طوبال ومحمدي سعيد دعاه وزيراً الحكومة المؤقتة إلى دعوة أنصاره للهدوء والعودة إلى وحداتهم الأصلية بغية حل الأزمة بطريقة تجنب الثورة بتبديد قواها، لكن كتائب الزبير المنتفضة واصلت مسيرتها إلى منطقة بركان حيث أشرفت على حصار مركز قيادة الحدود بالجبهة الغربية في وحدة على بعد 60 كلم، كما حاولت تلك الكتائب تصفية وزيراً الحكومة المؤقتة في بركان لولا تدخل زبير الذي أثبت سيطرته على الوضع، والحالة هذه تدخلت قوات الجيش المغربي بسبعة كتائب وحاصرت المنتفضين في بركان، حينها تدخل بن طوبال أمام الجنود المنتفضين وأكد لهم التزام الحكومة المؤقتة بالاتفاق الذي تم مع ولي العهد الحسن الثاني، والذي يقضي بأن يسلم زبير نفسه للسلطات المغربية تحت رعاية الشخصية للملك، وفي المقابل تحل الكتائب المنتفضة وتلتحق بوحداتها الأصلية (م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج، دورة 1961/09/27/أوت C0019 ع، م، رقم،

وفي 1960/02/24، قبل النقيب زبير وساطة ولي العهد الملك الحسن الثاني الذي ضمن في حياته مقابل حل كتائبه والتحاقها بوحدات جيش التحرير الوطني.⁽¹⁾ (GILBER, M.:413).

ويبدو أن وساطة ولي العهد الأمير الحسن الثاني قائد أركان الجيش المغربي، حينها جاءت مسرعة لتفكيك خطر انتشار المذهب الزبيري إن صح التعبير ليس في صفوف جنود جيش التحرير الوطني الجزائري بل لدى بعض قدامى الضباط السابقين في جيش التحرير المغربي، الذين كانوا متذمرين من حكومة المخزن وفي هذا الصدد يذكر المؤرخ الفرنسي جيلبير ميني دون الإحالة إلى مصادره في هذا الشأن أن السلطات المغربية خلال أزمة الزبير تخوفت من الشعبية الكبرى التي اكتسبها في صفوف الجزائريين بالمغرب، وعلاقاته المشبوهة مع بعض ضباط الجيش الملكي، لقد بدا في نظرها قبلة مؤقتة يمكنها أن تتفجر ضد المغارب أنفسهم مثلما انفجرت ضد الحكومة المؤقتة، لأجل ذلك ضغط عليه ولي العهد الحسن الثاني، لأجل حل كتائبه مقابل أن تضمن السلطات الشريفة في حياته.

وفي السابع والعشرين من شهر فيفري 1960، دخل الاتفاق المغربي حيز التطبيق حيث نقل زبير من وجدة إلى الرباط حيث خصصت له الإقامة 96 الجبرية تحت حماية الملك محمد الخامس، غير أن أنصار زبير ظلوا يطالبون بإطلاق سراح زبير وفي شهر مارس 1960، تظاهروا في مدينة وجدة وطالبوا بضرورة الإفراج عنه، حينها تدخلت الحكومة المؤقتة ممثلة في بن طوبال بطلب للسلطات المغربية ودعتها إلى إطلاق سراحه وتحويله إلى مسئول بعثة جبهة التحرير الوطني السيد شوقي مصطفى مع التعهد بحمايته وعدم معاقبته (Henri, l, 1982)، و في شهر

أوت 1960، تمكنت مصالح هيئة الأركان العامة من اعتقال زبير وافتكاكه من يد بعثة جبهة التحرير الوطني، و مثل أمام محكمة عسكرية تكونت من لجنة ضمت : العقيد هواري بومدين والرائد محمد علاهم والعقيد عثمان، والنقيين العربي طيبي، ونورالدين بن سالم، والملازم بختي، بوكير، فرحات، عمر والملازم الثاني مقداد، وفي الأخير أعلنت اللجنة حكمها بالإعدام (GILBER, M.P:413) حكما نفذ دون أن تتخذ الحكومة المؤقتة أي إجراء ضد هيئة الأركان وهي التي كانت قد وقعت على التزام سياسي بحماية حياة زبير مع السلطات المغربية (بومدين ، أ. 1997).

3- تداعيات أزمة الزبير ورد فعل الحكومة المؤقتة:

تزامنت أزمة سي زبير مع نهاية أشغال دورة طرابلس الأولى للمجلس الوطني للثورة 1959/12/17-1960/01/18، أي في نهاية جانفي 1960، لأجل ذلك قررت الحكومة المؤقتة إيفاد لجنة تحقيق بقيادة العقيد بن طوبال وزير الداخلية ومحمدي سعيد وزير دولة للتحرير في قضية سي زبير إلى المغرب الأقصى، لجنة أرفقت بتعليمات قضت بضرورة التعامل مع الأزمة بحكمة وعقلانية دون اللجوء إلى سياسة العقاب في حال استجابة الزبير لمطالب اللجنة الداعية إلى الحوار بمختلف المراكز التابعة لجيش وتنظيم جبهة التحرير الوطني بداية من 05 فيفري 1960، إلى 14 مارس، وفي هذا الإطار جاءت سلسلة الندوات الشهيرة التي عقدها بن طوبال مع إطارات جيش وجبهة التحرير الوطني. (م.و.ث.ج، دورة 27/09 أوت 1961 ع، م، رقم : 039)

لقد ركزت هذه الجولات المارطونية التي قادها بن طوبال على مستويين، أما الأول فكان في صفوف كافة فئات جيش التحرير الوطني بالجبهة الغربية ومناضلي وإطارات جبهة التحرير الوطني، بغية محاولة إعادة تقويم الوضعية وأكدت بصرامة على ضبط جيش التحرير التحلي بروح الانضباط وعدم تبديد أموال الثورة والعيش إلى جانب جنود جيش التحرير الوطني في الثكنات.. (GILBER, M:413) أما المستوى الثاني فكان الأهم بالنظر إلى ما خلفه زبير من دعاية كبرى جر من ورائها شريحة كبرى من عموم اللاجئيين الجزائريين، وبالتالي على تنظيم الجبهة بالمغرب أي فيدرالية جبهة التحرير الوطني، فلقد امتدت تداعيات أزمة الزبير على هذه الشريحة وأثرت تأثيرا بالغ الأهمية خصوصا بالجبهة الشرقية للمغرب الأقصى، تداعيات استمر وطؤها إلى غاية شهر أوت 1960⁽¹⁾ (م.و.ث.ج.ج، أرشيف 1960/1961. ع، ر: 95)، أي حتى بعد أن سوي ملف سي زبير في الرابع والعشرين من شهر فيفري 1960، ذلك أن عنصر الثقة كان قد تزعزع في صفوف اللاجئيين تجاه قيادة الثورة الممثلة في تنظيم فيدرالية جبهة التحرير الوطني، وكاد أن يستأصل المشروع الثوري برمته من قلوب هؤلاء بعد عودتهم للتعلم بأسراب الجهوية والقبلية، لم يكن من السهل اعتماد الحل العسكري للتعامل مع أزمة زبير فقط، بل كان على الحكومة المؤقتة أن تقوم بعمل جبار قائم على الحوار والإقناع لإزالة اللبس الذي انتاب أذهان الكثيرين سواء أولئك الذين انتفضوا مع زبير أو تعاطفوا معه، فمحاولة إعادة تقويم تطلبت جهود كبرى لم تؤت ثمارها إلا في أوت 1960 (م.و.ث.ج، دورة 09 /27/ أوت 1961، ع، م، رقم C039).

لقد عاشت الحكومة المؤقتة خلال انتفاضة النقيب زبير حالة استنفار قصوى، بعد أن فشلت أجهزة بوضف في اقتفاء أثر أزمات من ذلك النوع، بل راحت الحكومة المؤقتة تتصور في إمكانية تورط زبير مع المخابرات الفرنسية التابعة للقنصل الفرنسي بالمغرب، بما حققه الزبير من صدى في صفوف اللاجئيين الجزائريين، لأجل ذلك عملت الحكومة المؤقتة على استئصال أصول الأزمة برمتها وإعادة بسط هيئة الثورة ومشروعها الوطني في قلوب اللاجئيين الجزائريين بالمغرب الأقصى (م.و.ث.ج، دورة 09/27/ أوت 1961، ع، م، رقم C039).

وفي معرض تقريره حول حيثيات قضية تمرد سي الزبير بعد أن عرضت القضية على المجلس الوطني للثورة المجتمع في دورته بطرابلس من 09/ إلى 27 /1961، أكد لخضر بن طوبال باعتباره موفد الحكومة المؤقتة للتحقيق في القضية، أن سي زبير اعترف بأنه كان مدعوما من طرف

السيد حسين قادييري مسؤول فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب حينها . (م.و.و.للأرشيف: و.و.م.و.ث.ج، دورة 27/09/أوت1961، ع، م. رقم: C0019). غير ان الشاهد الثاني في القضية السيد محمدي سعيد الموفد الثاني رفقة لخضر بن طوبال أكد انه لم يتذكر ورود اسم السيد حسين قادييري من طرف سي زبير نفسه⁽²⁾ (م.و.و.للأرشيف: و.و.م.و.ث.ج، دورة 27/09/أوت1961) من جهته نفى مسئول فدرالية ج.ت.و. بالمغرب حسن قادييري وعضو المجلس الوطني للثورة علاقته بتمرد النقيب الزبير، كما تعرض إلى اللقاء الذي جمعه مع الزبير منذ أن كان ملازما في جيش ت.و. مع العقيد لظفي وعبد الحفيظ بوصوف، ثم برتبة نقيب أين كان متذكرا من ح.م.ج.ج. لعدم إمدادها الولايات بالسلح، وأكد أيضا أنه دعاه الى ضرورة تنظيم لقاء مع مسئول التسليح والاتصالات العامة لكنه رفض ذلك، فقام مسئول الفدرالية بإبلاغ قائد الولاية الخامسة عن نوايا سي زبير، وفي تلك الأثناء قام هذا الأخير بتمرده كما أكد حسين قادييري أنه كان متواجد عشية التمرد بطرابلس. كما تساءل عن سر بقاءه في منصبه كمسؤول عن فدرالية الجبهة بالمغرب إذا تأكدت ح.م.ج.ج. من تورطه منذ فيفري1960 (م.و.و.للأرشيف: و.و.م.و.ث.ج دورة 27/09/أوت1961. نفسه) مع ترمد سي زبير وهو الأمر الذي بدا واضحا لدى المؤتمرين في المجلس الوطني، حيث أستفسر البعض عن دواعي إبقائه في منصبه طيلة 18 شهرا إن كان متهما. (م.و.و.للأرشيف: و.و.م.و.ث.ج دورة 27/09/أوت1961).

غير أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ذات الدورة تعامل مع قضية زبير وتداعياتها مثلما كان يعالج بقية القضايا التي اعترضت مسيرة الكفاح المسلح فهو سرعان ما أنهى هذا الملف وأقصى حسين قادييري من حضور أشغال الدورة⁽¹⁾ (و.م. للارشيف، دورة 27/ماي-05/جوان1962. ع، رقم: 12.ملف03) دون تأكيد لبراءته أو اتهامه، وخلفه الرائد نورالدين بن سالم⁽²⁾ (MOHAMMED H:406) ليكمل نصاب المجلس حفاظا على وحدة الصف وانشغالا بالقضايا الأساسية للثورة التحريرية⁽³⁾ (م.و.و.للأرشيف: و.و.م.و.ث.ج 09.أوت1961. ع. م. رقم: C0018).

لقد كانت الأسباب الحقيقية لتمرد النقيب زبير متعلقة بدرجة رئيسة بمسألة الإمداد بالسلح نحو الداخل، وهو المطلب الذي ظل يلح عليه كل قادة الداخل، غير أن تطورات أزمة التسليح أخذت مع قضية زبير مناحي أخرى واتجاهات بحيث حملت معها حالة تدمر سرعان ما تحولت الى سخط واحتجاج ضد قيادة عهدت الإشراف على ولايتها من الخارج، وأخذت تمارس في المحاباة في نظام الترقيات خرقا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويبدو أن هذه الأزمة هي التي جعلت من العقيد لظفي يعقد العزم على الدخول خلال شهر مارس 1960، للتراب الوطني تاركا وراءه عصبية هيئة الأركان تكابد تداعيات أزمة زبير، دخول كان يحمل معه توقا شديدا للاستشهاد في سبيل استرجاع السيادة الوطنية.

1- لم تشر محاضر دورة أوت1961، للمجلس الوطني للثورة لطريقة الاقصاء التي تمت في حق حسين قادييري مسؤول فيدرالية جبهة التحرير بالمغرب، ولا الاجراءات التي اتخذها المجلس، لكننا وجدنا في محاضر آخر مؤتمر للمجلس الوطني للثورة ماي/ جوان1962، اشارة الى ذلك عبر المناقشات ففي جلسة 30/05/1962، أشار رئيس الجلسة السيد محمد بن يحي الى رسالة بعث بها السيد حسين قادييري الى مكتب المجلس للفصل في قضيته، كما ذكر رئيس الجلسة أن المجلس الوطني ديسمبر1959/جانفي1960، كان قد أوصى باستحداث لجنة للتحقيق في شأن قادييري وعلاقته بتمرد سي زبير، الرائد قايد أحمد أوضح من جهته في ذات الجلسة أي 30ماي1962 أن اللجنة لم تستكمل عملها وتوقفت بطريقة غامضة، لقد طرح الناقمون على حكومة بن خدة حينها مسألة استدعاء قادييري والتحقيق في شأنه مما يجعل الحكومة المؤقتة ذاتها محل اتهام على حد تعبير بن طوبال، هذا الأخير رفض العودة لملف قادييري واعتبر الحكومة المؤقتة هي المؤهلة للتحقيق في شأنه كما أكد أن المجلس الوطني لم يقص قادييري بل علق عضويته في انتظار استجلاء علاقته مع ترمد سي زبير، مما يوحي بأن مؤتمر طرابلس الأخير شكل آخر جولة سجلتها حلبة المجلس للموقع وحرب الوكالات والأصوات التي كانت على أشدها اذك بحيث أخذ كل طرف يريد تعزيز صفوفه لاقصاء الخصم والتشهير به أنظر: و.م.للأرشيف،

دورة 27/ماي-05/جوان 1962، مداخلة بن يحيى، وفرحات عباس، العقيد عثمان، الرائد علي منجلي، وقايد أحمد، والعقيدان بن عودة وبن طوبال. علبة رقم: 12 ملف 03

2- نور الدين بن سالم: عضو مندوبية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بفرنسا الى 1954 ثم ضمن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1955/1956. اعتقل من طرف البوليس الفرنسي الى سنة 1960 بعد أن تمكن من الفرار حيث انتقل إلى المغرب وأصبح مسؤول فيدرالية جبهة التحرير الوطني

هناك، وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى الاستقلال، أنظر: MOHAMMED HARBI, LE. F.L.N.OPCIT .P.406

3- لقد طرحت مسألة حضور حسين قادري ونورا لدين بن سالم في آن واحد خلال انطلاق أشغال المؤتمر أي يوم 09/08/1961، قضية تضاعف عدد عناصر المجلس الوطني، لكن الغريب أن حضور بن سالم هو الذي كان مشبوها لأن الحكومة المؤقتة إلى ذلكم الحين لم تتخذ أي إجراء ضد حسين قادري مسؤول فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب، مما يوحي أن حضور بن سالم حضر له في الكواليس قبل بداية الأشغال، أنظر: م.و.و.للأرشيف.ن.و.م.و.ث. ج. جلسة 09.أوت 1961. مداخلة لخضر بن طوبال. علبة. مصورة رقم 0018.

قائمة البيليوغرافيا :

1- وثائق أرشيفية :

- م.و.و.ث. ج. دورة 17/ديسمبر 1959/18 جانفي 1960، تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، علبة مصورة رقم: C04

- م.و.و.ث. ج. دورة أوت 27/09/1961، جلسة 24/08/1961، مداخلة الرائد عزالدين والسيد بن يوسف بن خدة. علبة مصورة رقم: C022

- م.و.و.للأرشيف.ن.و.م.و.ث. ج. دورة 16/ديسمبر 1959/01/18/1960. علبة مصورة. رقم: C010

- م.و.و.للأرشيف.ن.و.م.و.ث. ج. دورة 27/09/1961، جلسة يوم 18/08/1961، مداخلة العقيدان عمار بن عودة، وحاج لخضر،. علبة مصورة. رقم: C0021

- م.و.و.للأرشيف.ن.و.م.و.ث. ج. دورة 27/09/1961، جلسة 15.أوت 1961. تقرير فرحات عباس عن أزمة زويير. علبة مصورة رقم: C0019

- م.و.و.ث. ج. دورة 27/09/1961، تقرير بن طوبال عن نشاط وزارة الداخلية، علبة مصورة رقم:

C039

- م.و.و.ث. ج. ج. ج. أرشيف وزارة الخارجية، 1960/1961، علبة رقم: c0095

- م.و.و.للأرشيف.ن.و.م.و.ث. ج. دورة 27/09/1961، جلسة 15.أوت 1961. مداخلة لخضر بن طوبال. علبة مصورة. رقم: C0019

- م.و.و.للأرشيف، دورة 27/ماي-05/جوان 1962، مداخلة بن يحيى، وفرحات عباس، العقيد عثمان، الرائد علي منجلي، وقايد أحمد، والعقيدان بن عودة وبن طوبال. علبة رقم: 12 ملف 03

- م.و.و.للأرشيف.ن.و.م.و.ث. ج. جلسة 09.أوت 1961. مداخلة لخضر بن طوبال. علبة. مصورة رقم 0018

2- جريدة المجاهد :

- بودغن، علي (1959 ماي). الثورة في ولاية وهران أطوارها العظيمة وانجازاتها الخالدة، المجاهد

3- أرشيف منشور :

- شاوش ،حباسي : (2002) . من وثائق الثورة الجزائرية،محاضر جلسات اجتماع العقداء11أوت إلى16ديسمبر1959 . مجلة العلوم الإنسانية ،(العدد الثاني) . جامعة الجزائر.

4- شهادة منشورة :

- بوعيزم ، م . (ديسمبر2001) . شهادة في مجلة الراصد . مجلة الراصد . المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر،ص:29.

5- المراجع باللغة العربية :

- حفظ الله ، بوبكر . التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية1954/1962،رسالة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ،قسم التاريخ ،جامعة وهران .

- قنطاري ، محمد.(1998) . إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، في دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر .
-حربي ،محمد . مؤامرة العموري . (2001) . مجلة نقد . الجزائر .

6- المراجع باللغة الفرنسية :

- Guentari , Mohamed .(2000). **Organisation politico - Administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962**, (tome2). Alger : O.P.U.
- GILBER, MINIER .(2003). **HISTOIRE INTERIEURE DU F.L.N1962/1954**. Alger :casbah
- Harbi , Mohamed.(1993). **LE F.L.N mirage et réalité**. ALGER. E.N.A.L.
- senoussi, saddar.(2002). **ondes de choc**. Alger : éditions ANEP.
- MAURICE , CHALLE.(1968). **NOTRE Révolte**. Paris : presse de la cité.
- TEGUIA. MOHAMED.(1988) . **L'ALERIE EN GURRE**. Alger. O.P.u.
- HAMOUD, CHAID .(1992).**SANS HAINE NI PASSION**.
- PHILP, TRIPIER.(1972) .**Autopsie de la gurre dalgerie**. Paris. France empire.
- Harbi,Mohamed .(1981).**Les Archives de La révolution Algérien** . paris .jeune Afrique.